



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

07 مارس 2021





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان

هيئة حقوق الإنسان تعزز قدرات المختصين لاكتشاف حالات التحرش الجنسي بالأشخاص ذوي الإعاقة خصوصاً الأطفال

المصدر: جريدة واس الجمعة 21 رجب 1442 هـ - 05 مارس 2021م

<https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2197081>

اختتمت هيئة حقوق الإنسان اليوم "عن بعد" برنامجاً تدريبياً لتأهيل المختصين باكتشاف حالات التحرش الجنسي بالأشخاص ذوي الإعاقة خصوصاً الأطفال، وتعزيز قدراتهم في التعرف على الاعتداء الجنسي وعلاماته ودلائله الجسدية والنفسية ومراحل تطوره لديهم، وآلية التعامل والاستجابة لحالات التحرش قانونياً واجتماعياً، وتفعيل دور العاملين في نطاق اختصاصهم في الحماية من التعرض للاعتداء الجنسي. وتضمن البرنامج على مدى يومين ندوة موجهة إلى جميع فئات المجتمع بمشاركة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وبرنامجاً تدريبياً للمختصين المباشرين لاكتشاف حالات التحرش الجنسي بالأطفال ذوي الإعاقة، وكذلك تدريبهم على كيفية مساعدة الأسر للتعامل مع أبنائهم حال تعرضهم إلى اعتداء جنسي. واستعرض المختصون والمختصات عدة محاور تضمنت التحرش الجنسي بالأطفال ذوي الإعاقة: الانتشار وعوامل الخطورة، والتحرش الإلكتروني، والمؤشرات الجسدية، والصدمات التي يتعرض لها المُتحرش بهم، بالإضافة إلى الأنظمة الوطنية وآليات التبليغ، وأدوات بناء بيئة أكثر أماناً للأطفال ذوي الإعاقة ضد التحرش، وآليات التصدي لظاهرة الاعتداء الجنسي عليهم، وكيفية التعامل مع المعتدى عليهم.

بحث التعاون في حقوق الإنسان مع القائمة بأعمال السفارة الأمريكية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 21 رجب 1442 هـ - 05 مارس 2021م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2060227>

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد، في مكتبه أمس (الأربعاء) القائمة بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة مارتيئا سترونغ. وبحث الجانبان المواضيع ذات الاهتمام والتعاون المشترك في مجالات حقوق الإنسان.

وأبرز الدكتور العواد جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان،
منوهاً بالتطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تجعل من الإنسان محوراً
للتنمية وفق رؤية 2030.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تعديل مقترح على نظامي التقاعد المدني والعسكري الشورى يناقش التقرير السنوي لمركز تحقيق كفاءة الإنفاق للعام المالي 1440 / 1441هـ

المصدر: جريدة الرياض الأحد 23 رجب 1442هـ - 07 مارس 2021م

<https://www.alriyadh.com/1873518>

يعقد مجلس الشورى يوم الثلاثاء القادم عبر الاتصال المرئي جلسته العادية الحادية والعشرين من أعمال السنة الأولى للدورة الثامنة حيث يناقش المجلس خلالها تقريراً مقمداً من لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن تعديل مقترح على نظامي (التقاعد المدني، والتقاعد العسكري)، وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسة التقرير وقدمت عليه توصياتها تمهيداً لطرحة للنقاش.

ويسعى التعديل وفقاً لتقرير اللجنة المحال إليها إلى إضافة مادة لنظام التقاعد المدني تكون (المادة الرابعة والعشرين مكررة)، ومادة إلى نظام التقاعد العسكري تكون (المادة الثالثة والعشرين مكررة)، تهدف إلى معالجة أوضاع وحالات المفقودين ممن ثبت فقدهم بحكم قضائي نهائي لسد أي فراغ تشريعي في مثل هذه الحالات. كما أدرج المجلس على جدول أعمال جلسته الحادية والعشرين تقريراً آخر مقمداً من اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي لمركز تحقيق كفاءة الإنفاق للعام المالي 1440 / 1441هـ، (هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية حالياً) وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسة التقرير والرفع بالتوصيات تمهيداً للنقاش، إذ أكدت اللجنة في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس أن على مركز تحقيق كفاءة الإنفاق إعداد استراتيجية متكاملة لجميع أعماله تربط الأولويات بالأهداف الاستراتيجية وتشتمل على تحديد الفجوات الحالية في كفاءة الإنفاق الحكومي والشراء الموحد وبرنامج ائزان ووضع مبادرات ومشاريع ومستهدفات ومؤشرات أداء تفصيلية لسد هذه الفجوات خلال مدى زمني محدد. وسيتخذ المجلس قراره بالتصويت على ما تضمنه التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1440 / 1441هـ، وذلك بعد الاطلاع على وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها في جلسة سابقة بعد طرح تقرير اللجنة للنقاش.

كما يطلع المجلس خلال الجلسة على وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها في جلسة سابقة تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار سابقاً (وزارة الاستثمار حالياً) بعد طرحه للنقاش حيث يتخذ المجلس قراره اللازم بالتصويت على ما تضمنه التقرير من توصيات. وفي ذات الجلسة يصوت المجلس على توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة، تجاه ما تضمنه التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء، بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير في جلسة سابقة.

وضمن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة التقرير المقدم من لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون وتبادل الأخبار بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة الأنباء الفيتنامية، وتقرير آخر مقدم من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة الشباب بشأن مشروع تنظيم المركز الوطني للقطاع غير الربحي.

دعم أوجه التعاون بين مجلس الشورى والبرلمان الفرنسي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 رجب 1442 هـ - 07 مارس 2021م

<https://www.alriyadh.com/1873521>

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية - الفرنسية بمجلس الشورى اجتماعاً برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور أيمن فاضل مع سفير جمهورية فرنسا لدى المملكة لودوفيك بوي بحضور أعضاء المجلس أعضاء اللجنة وذلك بمقر مجلس الشورى في الرياض.

وبحث أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية - الفرنسية خلال الاجتماع مجمل الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

كما استعرض الطرفان سبل تعزيز التعاون المشترك على صعيد العمل البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الفرنسي. من جهته أكد السفير الفرنسي لودوفيك بوي أهمية التعاون المشترك في مختلف المجالات والذي يجمع البلدين الصديقين، ميرزاً أهمية تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يُسهم في دعم أوجه التعاون والعمل المشترك، مشيداً خلال الاجتماع بما تتمتع به منطقة العلا من تاريخ ممتد وحضارة عميقة.

يذكر أن لجان الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى تسهم بفعالية في تعزيز العلاقات مع مختلف البرلمانات، وذلك بهدف تعزيز روابط الصداقة والتعريف بدور المملكة في المجالات كافة عموماً والمجال البرلماني خصوصاً؛ للإسهام في بناء علاقات تنسيق وتعاون حول القضايا الإقليمية والدولية في المحافل البرلمانية.



تنظيم جديد للارتقاء بكفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية

«المدينة» تنشر التفاصيل..

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 رجب 1442 هـ - 07 مارس 2021م

<https://www.al-madina.com/article/721444>

سعيد الزهراني - الطائف

AA

صدرت موافقة المقام السامي على مهام «هيئة الإنفاق العامة والمشروعات الحكومية»، بعد أن تمت الموافقة مؤخرًا على ضم «البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات والتشغيل والصيانة في الجهات العامة»، إلى «مركز تحقيق كفاءة الإنفاق..»

وتضمنت الموافقة تشكيل لجنة فنية في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، تضم ممثلين من وزارة المالية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق (سابقاً)، والبرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات والتشغيل والصيانة في الجهات العامة (سابقاً)، لنقل ما يلزم من اعتمادات مالية وممتلكات ووظائف شاغرة ومشغولة ووثائق من البرنامج الوطني الأنف ذكره إلى هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية. وتهدف الهيئة إلى الإسهام في

تحقيق كفاءة الإنفاق في الجهات الحكومية، والارتقاء بجودة المشروعات والأصول والمرافق، وتخطيط البنية التحتية، والبرامج والمبادرات والعمليات التشغيلية الممولة من الميزانية العامة للدولة، ومتابعة تنفيذ تلك الجهات البرامج والمبادرات الخاصة بها بما يحقق أهداف الهيئة.

أبرز الأهداف

وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج والمعايير والأدلة ذات الصلة باختصاصات الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومتابعة تطبيقها بعد اعتمادها

اقتراح مشروعات الأنظمة ذات الصلة، واقتراح تعديل المعمول به منها، والرفع عنها لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

دراسة تفاصيل الإنفاق والممارسات التشغيلية والرأسمالية المتعلقة به في الجهات الحكومية في التخطيط والتشغيل، وإبداء التوصيات حيالها، وتحديد فرص رفع كفاءة الإنفاق المترتبة عليها، وتحديد أثرها في ميزانية تلك الجهات، والرفع عما يلزم الرفع عنه وفقا للإجراءات النظامية.

دراسة السياسات والخطط والاستراتيجيات للجهات الحكومية ذات التأثير على الإنفاق وجودة المشروعات، واقتراح تعديل المعمول به منها، والرفع عنها لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

وضع المؤشرات ومعايير القياس ذات الصلة باختصاصات الهيئة وتطويرها بشكل مستمر بالتنسيق مع الجهات المعنية. وضع الأدوات والمنهجيات والأساليب التي تسهم في تحقيق أهداف الهيئة، وتبني أفضل الممارسات العالمية والتطبيقات التقنية ذات الصلة باختصاصاتها.

التنسيق مع الجهات الحكومية لتشكيل فرق عمل بداخلها؛ لرفع كفاءة الإنفاق، والارتقاء بجودة المشروعات والبرامج التشغيلية والمبادرات الحكومية.

إعداد تقارير قياس ومتابعة التزام الجهات الحكومية بالتوصيات والمنهجيات والآليات والمعايير ذات الصلة، والرفع عنها؛ لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

مراجعة المبادرات والبرامج المعتمدة للجهات الحكومية للتأكد من مواءمتها لأهداف كفاءة الإنفاق، واقتراح التغييرات اللازمة لضمان تحقيق كفاءة الإنفاق ورفع جودة المشروعات - بالتنسيق مع الجهات المعنية والرفع عنها، لاستكمال ما يلزم في شأنها.

دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على المشروعات والبرامج والمبادرات والخطط وعلى المالية العامة في المدى المتوسط والبعيد بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة للتأكد من مواءمتها لأهداف الاستدامة المالية، واقتراح التغييرات اللازمة والتوصيات، والرفع عنها لاستكمال ما يلزم في شأنها.

تحديد نوعية ومستوى المؤهلات العلمية والعملية للعاملين في مجالات إدارة المشروعات في الجهات الحكومية، والتحقق من وجود الكوادر المؤهلة علميا وعمليا.

لتأكد من استيفاء متطلبات (البوابات المرئية للمشروعات قبل إدراج المشروعات في الميزانية وخلال كامل مراحل كل مشروع، والتنسيق مع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية فيما يتصل بمتطلبات المحتوى المحلي.

وضع المعايير والآليات التخطيط وإدارة المشروعات في الجهات الحكومية، وعقود الخدمات ذات التنفيذ المستمر، ومتابعة تنفيذها بعد ذلك، وتحديد الميزانيات اللازمة لها.

عقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة في المجالات ذات الصلة باختصاصات الهيئة. الاستعانة بالخبراء والمستشارين وبيوت الخبرة ذات الكفاءات المتميزة وفقا للوائح الهيئة المعتمدة.

عقد شراكات واتفاقيات تعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وفقا للإجراءات النظامية. إعداد الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة باختصاصات الهيئة.

تشجيع الجهات الحكومية على التميز في المجالات ذات الصلة باختصاصات الهيئة من خلال اقتراح حوافز لذلك، والرفع عنها لاستكمال ما يلزم في شأنها.

التنسيق مع الجهات الحكومية لطلب البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات ذات العلاقة باختصاصات الهيئة، وعقد اجتماعات مع تلك الجهات لأخذ مراثياتها أو الحصول على المعلومات ذات الصلة بحسب الإجراءات المتبعة.

التعاون مع الجهات الحكومية في وضع وتبني الممكنات التقنية اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة. الاستفادة من قواعد البيانات المتاحة لدى الجهات الحكومية والربط معها.

وضع متطلبات ومستهدفات كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بالتنسيق مع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، ومتابعة أداء تلك الجهات في سبيل تحقيق ذلك.

مجلس إدارة الهيئة

وزير المالية. رئيسا
وزير الاقتصاد والتخطيط. عضوا
وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. عضوا
وزير الاتصالات وتقنية المعلومات. عضوا
رئيس مجلس إدارة هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية. عضوا
الرئيس التنفيذي للهيئة. عضوا
مهام المجلس

إقرار السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة باختصاصات الهيئة، والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
اقتراح مشروعات الأنظمة ذات الصلة باختصاصات الهيئة، واقتراح تعديل المعمول به منها، والرفع عن ذلك لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.
إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة.
إقرار اللوائح المالية والإدارية التي تدير عليها الهيئة وغيرها من اللوائح الداخلية والفنية اللازمة لتسيير على أن يكون إقرار اللوائح الإدارية بالاتفاق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وأن يكون إقرار اللوائح المالية والأحكام ذات الأثر المالي في اللوائح الإدارية بالاتفاق مع وزارة المالية.
اعتماد المعايير والمنهجيات والأساليب والأدوات ذات الصلة باختصاصات الهيئة.
الموافقة على إنشاء فروع ومكاتب للهيئة.



إنهاء الاحترازية في الأنشطة الترفيهية والسينما والمطاعم..

اليوم

مع استمرار إيقاف الحفلات والمناسبات

المصدر: جريدة المدينة الأحد 23 رجب 1442 هـ - 07 مارس 2021م
<https://www.al-madina.com/article/721443>

واس - الرياض
قررت وزارة الداخلية عدم تمديد العمل بالإجراءات الاحترازية اعتباراً من اليوم (الأحد)، باستثناء عدد من الإجراءات تتعلق بالحفلات والمناسبات والتجمعات.
وصرّح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية أنه إلحاقاً بالبيانين الصادرين في 21 جمادى الآخرة 1442 هـ وفي 2 رجب 1442 هـ، وبناءً على ما رفعته الجهات الصحية المختصة بشأن الإجراءات التي اتخذتها المملكة في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، وما تضمنه من مؤشرات مطمئنة بشأن مستجدات المنحنى الوبائي، تقرر عدم تمديد العمل بالإجراءات الاحترازية الواردة في البيانين المشار إليهما المتعلقة بإيقاف جميع الأنشطة والفعاليات الترفيهية، وإغلاق دور السينما والمراكز الترفيهية الداخلية، وأماكن الألعاب الداخلية المستقلة، أو الموجودة في المطاعم ومراكز التسوق، ونحوها والصالات المراكز الرياضية، وتقديم خدمات الطلبات الداخلية في المطاعم والمقاهي وما في حكمها، وذلك اعتباراً من اليوم.
وشدّد المصدر على ضرورة التزام الجميع بتلك الإجراءات، بما فيها استمرار توزيع الصلوات على الجنائز في المقابر على جميع أوقات اليوم، وعدم التهاون في تطبيق الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية والبروتوكولات المعتمدة

للأنشطة كافة، وذلك للمحافظة على الصحة العامة للمجتمع، وحماية المكتسبات التي تحققت خلال الفترة الماضية على جميع المستويات.
وأكد أنه ستتم زيادة حملات التفتيش خلال المرحلة القادمة، للتأكد من التزام جميع الأفراد والمنشآت بالإجراءات الاحترازية، وتوقيع الغرامات على المخالفين. وأوضح المصدر أن جميع الإجراءات الاحترازية تخضع للتقييم المستمر من قبل الجهات المختصة، وذلك بحسب تطورات الوضع الوبائي.



النيابة العامة: السجن 10 سنوات لتغيير هوية المستلزمات الطبية

المصدر: جريدة المدينة السبت 22 رجب 1442 هـ - 06 مارس 2021م
<https://www.al-madina.com/article/721290>

عائض الوسمي - المدينة المنورة
حذرت النيابة العامة من تعمد تغيير هوية أو مصدر الأجهزة والمستلزمات الطبية بقصد الخداع، ويُعد الجهاز أو المستلزم مغشوشاً إذا تغير محتواه بما يؤثر سلباً في مأمونيته وسلامته، أو كان معبأ في عبوات مزيفة، كما يُحظر إدخالها إلى المملكة قبل تسجيلها والحصول على إذن بتسويقها.
لفتت إلى أن العقوبة تصل إلى السجن مدة تصل إلى عشر سنوات، وغرامة تصل إلى عشرة ملايين، وإغلاق المنشأة مؤقتاً لمدة تصل إلى (180) يوماً، وتعليق الإذن بالتسويق للأجهزة والمستلزمات الطبية محل المخالفة المدة تصل إلى عام»، متابعة: «يتم إلغاء الإذن بالتسويق للأجهزة والمستلزمات الطبية محل المخالفة، ومنع المخالف من ممارسة أي نشاط يتعلق بالأجهزة والمستلزمات الطبية، وذلك لمدة تصل إلى (180) يوماً وإلغاء الترخيص.
وشددت النيابة العامة: «يُحظر إدخالها إلى المملكة قبل تسجيلها والحصول على إذن بتسويقها»، مشيرة: «كل من ارتكب أيّاً من الأفعال الآتية: غش أو شرع في غش أي جهاز أو مستلزم طبي، أو باع، أو صرف، أو حاز بقصد الاتجار أجهزة أو مستلزمات طبية مغشوشة مع علمه بذلك، أو أدخل إلى المملكة جهازاً أو مستلزمة طبية غير مسجلة، أو مغشوشة، أو غير حاصلة على إذن تسويق، أو حاول إدخال أي من ذلك، أو أدخل إلى المملكة عبوات أو أغلفة لجهاز أو مستلزم طبي بقصد الغش.»
وكشفت أنه ستطال عقوبة الحماية الجزائية المقررة طبقاً لنظام الأجهزة والمستلزمات الطبية كل من ارتكب:
- غش أو شرع في غش أي جهاز أو مستلزم طبي
- باع، أو صرف، أو حاز بقصد الاتجار أجهزة أو مستلزمات طبية مغشوشة مع علمه بذلك
- أدخل إلى المملكة جهازاً أو مستلزمة طبية غير مسجلة، أو مغشوشة، أو غير حاصل على إذن تسويق، أو حاول إدخال أي من ذلك
- أدخل إلى المملكة عبوات أو أغلفة لجهاز أو مستلزم طبي بقصد الغش، أو حاول إدخال أي من ذلك.
- صنع أو طبع أو حاز أو باع أو عرض عبوات أو أغلفة لجهاز أو مستلزم طبي بقصد الغش.

الأمم المتحدة تشجع في تنفيذ «مبادرة الرياض» لمكافحة الفساد بالشراكة مع «نزاهة»

المصدر: جريدة المدينة السبت 22 رجب 1442هـ - 06 مارس 2021م
<https://www.al-madina.com/article/721192>

المدينة- الرياض

نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد عبر الاتصال المرئي الاجتماع الأول لأعمال فريق الخبراء المعني بأعمال إنشاء شبكة «مبادرة الرياض» الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد حول العالم، بحضور ممثلين عن الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأكثر من 25 منظمة دولية ذات صلة بمكافحة الفساد. وناقش فريق الخبراء المشاركون عدداً من الموضوعات ووضع الآليات لتنفيذ محاور مبادرة الرياض التي من أبرزها: إنشاء شبكة عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد تحت مظلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إنشاء منصة عالمية آمنة لتسهيل تبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، إطلاق برنامج لبناء القدرات داخل الشبكة لمنسوبي سلطات مكافحة الفساد لا سيما في الدول النامية. ويأتي هذا الاجتماع تنفيذاً لمبادرة الرياض لتعزيز التعاون الدولي بين جهات إنفاذ القانون المختصة بمكافحة الفساد، التي رحب بها قادة دول مجموعة العشرين، في بيان الرياض لقادة دول المجموعة الذي عقد برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - كما رحب بها أيضاً وزراء دول مجموعة العشرين المعنيين بمكافحة الفساد برئاسة معالي رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد الأستاذ مازن بن إبراهيم الكهموس خلال الاجتماع الوزاري الأول من نوعه لدول مجموعة العشرين في أكتوبر 2020م، كما تحظى المبادرة بدعم وتأييد من كافة المنظمات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد بما في ذلك الإنتربول، و مجموعة العمل المالي (فاتف)، ووحدات الاستخبارات المالية (مجموعة إيغمنت)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وخلال الاجتماع رحبت الكثير من الدول بمبادرة «الرياض» مثنين لقيادة المملكة، ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اطلاق هذه المبادرة، واعتبروها نقطة تحول تاريخي في مكافحة الفساد على الساحة الدولية.

الشرق يتوجه إلى السعودية.. تقوية الشراكة الإستراتيجية الرياض - كوالالمبور.. دعم قضايا الأمة وتعزيز قيم التسامح

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 رجب 1442هـ - 07 مارس 2021م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2060502>

طوت ماليزيا صفحة مهاتير محمد منذ فترة، وعادت ماليزيا التسامح والاعتدال التي ترفض الإقصاء، وتسعى لتعزيز العمل الإسلامي المشترك. وكان وزير الخارجية الماليزي داتوك سيرى هشام الدين حسين صادقاً عندما قال في أول تصريح له عقب تقلده منصبه، إنه سيعطي الأولوية لترميم العلاقات الثنائية مع السعودية بصفتها محوراً ولاعباً أساسياً في المنطقة والمحيط الإسلامي، مضيفاً أن إحدى أولوياته في المرحلة القادمة إصلاح العلاقات الثنائية مع السعودية، كمؤشر على التوجهات لتقوية الشراكة بين الرياض وكوالالمبور وإعادتها إلى مسارها الطبيعي، ليس لمصلحة البلدين فحسب بل لتعزيز التضامن الإسلامي وإيجاد حلول لقضايا الأمة الإسلامية. لقد رسمت حكومة محيي الدين ياسين خطوط السياسة الماليزية المبنية على الأسس العريقة لدولة التسامح وعدم الإقصاء والعمل لرفاهية الشعب وتوحيد جهود الأمة الإسلامية. وعندما يزور محيي الدين ياسين المملكة في أول محطة له فإن ذلك يؤكد ليس فقط عمق العلاقة بين الرياض وكوالالمبور فحسب، بل يجسد حرص البلدين على إيجاد حلول لقضايا الأمة الإسلامية تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي. لقد عادت ماليزيا من خلال ماليزيا محيي الدين الى الدول الإسلامية وفق قواعد وقوانين القانون الدولي.. إنها ماليزيا الجديدة تصحح مسارها.. وتنتج للسعودية.. بوصلة العالم. لقد اتسمت العلاقات بين المملكة وماليزيا منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في بداية الستينات بالاحترام المتبادل والعمل على تطويرها في المجالات كافة، واستمرت هذه العلاقات بين البلدين في جميع الأصعدة. وتحظى المملكة باحترام كبير لدى الأوساط الرسمية والشعبية والتجمعات الإسلامية كافة، وتشكل وحدة العقيدة الدينية والروابط الأخوية الأسس المتينة للعلاقات القائمة بين البلدين، خصوصاً أن قيادتي الدولتين حريصتان كل الحرص على التعاون والتأخي، فهما دولتان كبيرتان لهما مكانتهما في العالم الإسلامي، وتعاونهما لخير الإسلام والمسلمين. من هنا، فإن زيارة محيي الدين تكمن أهميتها في الدور المهم الذي تلعبه ماليزيا في شرق آسيا والمحيط الإسلامي، والمملكة تعتبر رائدة في قيادة الدول الإسلامية والعربية، كما أ البلدين يرضان بشكل مطلق الإرهاب بكل أشكاله وأيديولوجياته، وبكل جرائمه وتنظيماته، ذلك أن مشكلة الإرهاب الدولي اليوم تتسم بالسلام وتحدث باسم الإسلام، فيما البلدان يؤيدان قيم التسامح والوسطية والاعتدال وفهم ثقافة الآخر، فماليزيا تمتلك تجربة تنموية تستحق القراءة والتأمل في هذا الاطار خصوصا ان نموذج التعايش السلمي بين مكونات المجتمعات والشعوب يبدو بارزاً في ماليزيا.

إن تعزيز المملكة لدبلوماسية التوجه نحو الشرق لتعزيز العلاقات وتقوية أواصر التعاون، يمنح السعودية مزيداً من الثقل السياسي على مستوى التوازنات الدولية، مع الحفاظ الكامل على علاقات السعودية مع حلفائها الكبار في الدول الغربية، كما يمنحها قدرة على ممارسة أدوار أكبر في حل الأزمات الكبرى في المنطقة والعالم.

لنحول الخسائر إلى مكاسب

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 23 رجب 1442 هـ - 07 مارس 2021م

https://www.aleqt.com/2021/03/07/article_2044776.html

كلمة الاقتصادية

مع تدشين "رؤية 2030"، أطلقت السعودية إحدى أهم مبادراتها من أجل تنظيم وتطوير بيئة الأعمال وحمایتها من شتى أشكال التلاعب والتزييف والخداع المنظم، وفي هذا المسار صدر نظام مكافحة التستر التجاري في بداية هذا العام. كما تعمل وزارة التجارة جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة كافة في مكافحة هذه الجريمة الاقتصادية المنظمة وقد تم قبل عدة أسابيع إعلان القبض على رجل أعمال قام بتأسيس عدد من الكيانات التجارية الوهمية، وكذلك موظفو بنك، لاستغلال نفوذهم الوظيفي في الكسب المالي غير المشروع، والتستر التجاري، وغسل الأموال، وهذا مثال لحالات كثيرة منها ما تم كشفه ومنها لا يزال يمارس أنشطته غير المشروعة.

يقدر حجم التستر التجاري في السعودية بين 300 و400 مليار ريال سنوياً ولا شك أن الاقتصاد الوطني يتكبد هذه الخسائر الباهظة، ومتى ما أدرك الجميع أضرار التستر "الاقتصاد الخفي" على وطنهم بالتزامن مع جدية الأنظمة الجديدة لمكافحة التستر، فإنه سيتم التصييق على أطراف هذه الجريمة من مواطنين ووافدين وهذا سيؤدي إلى التقليل من هذه الخسائر بشكل تدريجي وصولاً إلى محاصرتها وتصحيح أوضاعها ومن ثم تحويلها إلى مكاسب يستفيد منها الاقتصاد المحلي وأنشطته التجارية.

بالأمس أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنذارها للعالم أجمع للتنبيه بشأن خطورة هذه الممارسات المضللة، حيث أكد تقريرها الذي أخذ عنوان (إنهاء لعبة الصدفة: تصييق الخناق على المهنيين الذين يمكنهم جرائم الضرائب وأصحاب الياقات البيضاء)، وتم في هذا التقرير وصف شركات الصدفة shell companies "وهي الشركات التي تستخدم للتهرب الضريبي وغسل الأموال، أو تعمل من خلال إخفاء الهوية الحقيقية للمالك الأصلي للأصول من أجل حمايته من الدائنين أو السلطات الحكومية.

وهذا الوصف لهذه الشركات ينطبق تماماً على التستر التجاري، حيث عرفت المادة الثانية من نظام مكافحة التستر بأنه اتفاق أو ترتيب يمكّن من خلاله شخص آخر غير سعودي من ممارسة نشاط اقتصادي في المملكة غير مرخص له بممارسته باستخدام الترخيص أو الموافقة الصادرة للمتستر، وقد أكد التقرير الدولي من جانبه "إنه ينبغي للدول زيادة الجهود الرامية إلى تحسين طرق ردع وكشف وتعطيل أنشطة المهنيين الذين يمكنهم الأفراد والشركات والكيانات من التهرب الضريبي والجرائم المالية الأخرى"، وحذرت المنظمة من هذه الشركات الوهمية التي تعد ظاهرة تجارية مستخدمة في الأسواق.

ويتبين أن الجهود التي قامت بها الحكومة السعودية كانت لافتة في تعريف هذا النوع من الشركات ودورها في هدر مقدرات الاقتصاد، في حين أكد تقرير للبنك الدولي أن القطاع غير الرسمي يستأثر بنحو 70 في المائة من العمالة و30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في الأسواق الناشئة والدول النامية، وأنه يرتبط بانخفاض الإنتاجية وضعف الإيرادات الضريبية وزيادة الفقر وعدم المساواة، والفرص المفقودة.

لكن تقرير المنظمة الدولية يضيف الدور الذي يقوم به المهنيون الذين يقدمون الاستشارات والتقارير المهنية التي من خلالها يتمكن المتورطون في هذا النوع من الجرائم ويلعبون دوراً حاسماً في تخطيط النشاط الإجرامي ومتابعته، وقد عرفهم التقرير بأنهم يمثلون "عناصر التمكين المهنية" ومع الأسف فإن معظم مقدمي الخدمات المحترفين ملتزمون بالقوانين والأنظمة، ويلعبون دوراً مهماً في مساعدة الشركات والأفراد على فهم القانون والامتثال له.

فالتنويه الذي حملته تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي يعد إضافة مهمة للجهود التي تقوم به الدول في مكافحة التستر والفساد هو التعامل مع المهنيين الذين يستخدمون مواقعهم وأسماءهم النظامية ومهاراتهم ومعارفهم

المتخصصة لتمكين العملاء من الاحتيال على الحكومة والتهرب من التزاماتهم الضريبية. وكما قالت نائبة مدير مركز السياسة الضريبية والإدارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن "عناصر التمكين المهني هي المفتاح للنجاح في ارتكاب جرائم التهرب الضريبي والرشوة والفساد، التي تعتمد على ضمان عدم الكشف عن الهوية وإخفاء المسار المالي".

والذي نستشفه من تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن العالم بكل منظماته الدولية المتخصصة في محاربة غسل الأموال بأشكاله المختلفة إلى الفساد والتستر تتحرك تجاه محاربة هذه الظاهرة التي تؤثر سلباً في حركة الاقتصاد العالمي، ونشر ثقافة النزاهة، وفرض العقوبات الصارمة ضد المتلاعبين، وردع المتورطين في التجارة الفاسدة، وتعطيل الأدوات التي يستخدمونها بطرق غير شرعية، للتهرب من الإجراءات الرسمية والتحايل بأسلوب التهرب الضريبي.



قيادة الأمة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 رجب 1442 هـ - 07 مارس 2021م

<https://www.alriyadh.com/1873514>

كلمة الرياض

تتبنى المملكة منذ عقود مضت قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وتسخر كل إمكاناتها البشرية والمادية والدبلوماسية من أجل إبراز هذه القضايا على الساحتين الإقليمية والدولية، في مسعى منها إلى إيجاد أنسب الحلول لها، بأفضل صورة وأحسن أداء.

ولطالما وجه ولاة أمر المملكة، منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن - طيب الله ثراه - وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - بتعزيز العمل العربي المشترك، إيماناً من المملكة بأن هذا هو دورها الذي ينبغي القيام به، باعتبارها دولة كبرى في المنطقة، تقع على كاهلها مهمة قيادة مسيرة العمل العربي والإسلامي، والوصول بها إلى بر الأمان، في زمن يشهد الكثير من التقلبات السياسية والأمنية والاقتصادية. من هنا، لم يكن غريباً أن تمنح جامعة الدول العربية درع العمل التنموي العربي للعام 2021، إلى ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، نظراً للجهود الجبارة التي يبذلها سموه للنهوض بالأمتين العربية والإسلامية، ودفع مسيرتهما.

الاهتمام بالقضايا العربية والإسلامية كان أحد المرتكزات الأساسية التي اهتم بها ولي العهد، بتوجيهات مباشرة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، هذا الاهتمام ترجمه سموه في تحالفات عربية وإسلامية، تصدرت المشهد اليوم في الحرب على الإرهاب وتعزيز الوسطية ونبذ العنف والإرهاب، ويشهد العالم أجمع على طبيعة هذه الجهود، ويرى أن ولي العهد من أكبر الداعمين للعمل العربي والإسلامي.

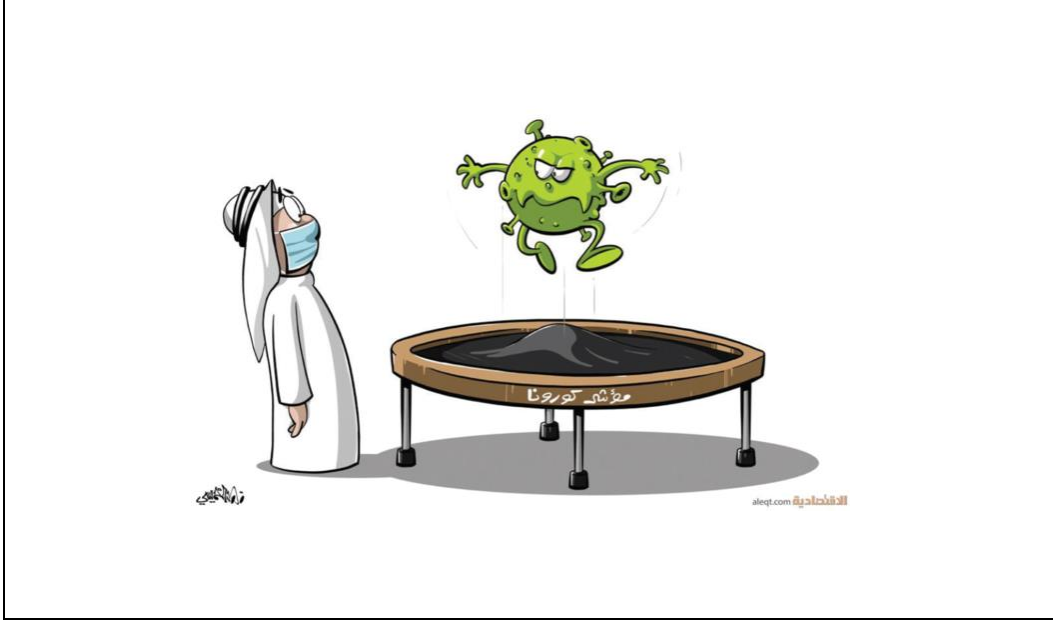
فالمملكة تؤمن بأن نهضتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن أن تتحقق بمنأى عن نهضة الأمتين العربية والإسلامية، وهذا يُعطي من مكانة المملكة في نفوس شعوب الدول العربية والإسلامية، التي تستشعر أهمية دور المملكة للنهوض بكل ما هو إسلامي وعربي.

ولا يخفى على الجميع الجهود التي تبذلها قيادة المملكة في قضية العرب الأولى، القضية الفلسطينية، إضافة إلى الدور الذي تقوم به في دعم المنظمات والجمعيات الخيرية والإسلامية، كإنشاء رابطة العالم الإسلامي، وتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي، والدعم غير المباشر لعدد من هذه المنظمات والجمعيات كالندوة العالمية للشباب الإسلامي، ودعم مسيرة البنك الإسلامي للتنمية وغيره.

ويضاف إلى ما سبق، حجم المساعدات والحملات الإغاثية التي تقدمها المملكة للكثير من الشعوب العربية والإسلامية الأخرى، من أجل تخفيف الآلام عنها، وكذلك الإصلاح بين الفرقاء العرب وتعزيز الوحدة بينهم، والمجهودات الرامية لدعم ونشر العلم والثقافة الإسلامية من خلال إنشاء المراكز الإسلامية والمدارس والمساجد.



كاريكاتير



الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية
المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 23 رجب 1442 هـ -
07 مارس 2021م

https://www.aleqt.com/2021/03/05/article_2043906.html



المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الاحد 23 رجب 1442 هـ -
07 مارس 2021م

<https://www.al-madina.com/article/721414>